مجلس النواب يستمع إلى عدد من تقارير لجانه الدائمة

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن ما طرح من قبل أعضاء المجلس عن قيام بعض المعلمين التربويين بالمشاركة في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات وترك واجباتهم المدرسية ما أدى إلى إغلاق بعض المدارس وإرغام الطلاب على المشاركة في تلك المسيرات والمظاهرات.

وقد بينت اللجنة في تقريرها الإجراءات التي اتخذتها في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة إليها من جانب مجلس النواب .

وأشارت إلى المعلومات والردود التي حصلت عليها من الجهات المختصة وبعض المنظمات المعنية .. لافتة إلى أن وزارة التربية والتعليم قد حذرت منذ بدء المظاهرات والمسيرات والاعتصامات من إدخال التعليم في الصراعات الحزبية والسياسية وعممت رسالة لجميع مكاتب التربية بالمحافظات وتم إبلاغ المحافظين بذلك التعميم .

وأفادت اللجنة أن منظمة اليونيسيف باليمن عملت على إصدار بلاغات صحفية تضمنت دعوة كل الأطراف السياسية إلى حماية الأطفال وتجنيبهم العنف وألا يتم الزج بالأطفال في صراعات الراشدين ، وعبرت عن قلقها لتعرض بعض الأطفال للعنف الذي أصبحوا ضحايا له في خضم الاضطرابات الحالية.

وأفادت اللجنة البرلمانية أن منظمة اليونيسيف دعت المعنيين إلى احترام حقوق الأطفال والامتناع عن استخدام العنف ضدهم وحمايتهم في جميع الظروف وينبغي ألا يتعرضوا إلى أي أعمال عنف من شأنها أن تؤثر على صحتهم البدنية والنفسية كما ينبغي أن تمثل المدارس بيئات آمنة للأطفال وتكفل حقوقهم في التعليم.

وتطرق تقرير لجنة التربية والتعليم إلى أن المدرسة الديمقراطية طالبت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية والحوثيين والحراك بعدم استغلال الأطفال وإشراكهم في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات وضرورة احترام حقوق الطفل وضمان حمايتهم ، مبينا أن المدرسة الديمقراطية ستعمل على رصد حالات إشراك الأطفال من قبل أي جهة كانت في مثل تلك الأعمال وعرضها على القضاء لمساءلتهم بصورة قانونية .

وخلصت اللجنة في تقريرها إلى استمرار بعض العناصر المشاركة في المظاهرات والاعتصامات من الجانبين بالضغط على إدارات بعض المدارس لإخراج وإقحام تلاميذها في تلك المظاهرات والاعتصامات ما أدى إلى إغلاق البعض منها كمدارس خنفر محافظة أبين التي تم إيقاف عملية التدريس فيها حتى تتوفر الحماية الأمنية الكافية لها وعدم تمكن محافظي المحافظات ومدراء مكاتب التربية بالمحافظات من تنفيذ التعليمات والتعاميم الصادرة من وزارة التربية والتعليم والبلاغات الصحفية الصادرة من منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن في مجالات الحقوق والحريات العامة وحماية الأطفال من العنف بجعل المدارس بيئات آمنة لأولئك التلاميذ صغار السن وكذا عدم قيام الحكومة بتحديد دقيق وواضح لموعد تسليم العلاوات السنوية التي كانت موقوفة وتم إطلاقها بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية ما أثار التباساً واستياء لدى المستحقين لها.

واختتمت اللجنة البرلمانية تقريرها باقتراح عدد من التوصيات لإلزام الحكومة بتنفيذها باتجاه معالجة القضايا الواردة في التقرير.

وقد أرجا المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي المختص.

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن طلب الموافقة على انضمام بلادنا إلى بروتوكول عام 1988م المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام 1966م.

واستمع المجلس كذلك إلى تقرير آخر من لجنة النقل والاتصالات بشأن طلب الموافقة على إنضمام بلادنا إلى بروتوكول عام 1988م المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974م وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذين التقريرين إلى جلسة لاحقة وبحضور الجانب الحكومي المعني.

كما استمع المجلس إلى رسالة اعتذار مقدمة من الحكومة بشأن عدم حضورها جلسة المجلس أمس لمناقشة بعض القضايا المتصلة بها بناء على طلب المجلس على أن تحضر في جلسة قادمة وقد قبل المجلس اعتذار الحكومة بهذا الشأن .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني.

عقد اجتماعاً حول الضمان الاجتماعي .. مجلس الشورى

الإشادة باستيعاب حالات الضمان الجديدة لمعالجة أوضاع الفقر

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس الإثنين اجتماعه السادس من دورة انعقاده السنوية الأولى للعالم الجاري 2011، برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني، وقف خلاله أمام موضوع الضمان الاجتماعي، في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة باستيعاب خمسمائة ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة، بكلفة سنوية تصل إلى 63 مليار ريال، في إطار الجهود التي تبذلها الدولة للتخفيف من الفقر.

وفي مستهل الجلسة قدمت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمد إيضاحات بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للبدء في تنفيذ التوجيهات الرئاسية لاستيعاب حالات الضمان الاجتماعي الجديدة.

واستعرضت الوزيرة أيضاً تقريراً عن المسح الاجتماعي الميداني للحالات الفقيرة الذي نفذه صندوق الرعاية الاجتماعية خلال عامي (2008 - 2009) على مستوى الجمهورية.

وقد أوضح التقرير جملة الإجراءات والآليات التي تم اعتمادها لإنجاز عملية المسح التي وفرت معطيات مهمة بشأن حالات الفقر في البلاد، كما تحدث عن معايير اعتماد هذه الحالات، حيث اتجه اهتمام الصندوق وفقاً لنتائج المسح إلى الاعتماد بشكل أساسي على معياري الحالات الأشد فقراً والفقيرة.

وأكدت الوزيرة أهمية نتائج المسح في كونها قد تطابقت مع الواقع، وتوافقت مع نتائج مسح الأسرة.

وأوضح التقرير أن صندوق الرعاية الاجتماعية يتولى تحديد قوائم الحالات المستحقة للمساعدات التي تعتمد على نتائج المسح، والحالات الجديدة التي وجه بها فخامة رئيس الجمهورية، من خلال إعداد الخلاصات المالية المقر اعتمادها على مستوى فروع الصندوق بالمحافظات، وإعداد الكلفة التقديرية لجميع مراحل العمل وفقاً للبرنامج العام ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة، وتشكيل لجان تحضيرية من قيادة الصندوق لتنفيذ المهام اللازمة لعملية الإعداد والتجهيز والبرنامج الزمني العام.

وفي سياق عرضها للتقرير شددت وزيرة الشئون الاجتماعية على الإجراءات الصارمة المتبعة في تنفيذ ومتابعة اعتماد وصرف الإعانات طبقاً لنتائج المسح الميداني، بما ينهي أي شكل من التجاوزات التي تؤثر على عملية إيصال الإعانات إلى مستحقيها.

من جانبه استعرض المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية منصور حسين القياضي ، جهود الصندوق في مجال الرعاية الاجتماعية، ودوره المحوري في إطار المظلة الوطنية لشبكة الضمان الاجتماعي.

ولفت إلى الآلية الصارمة التي اعتمدت لتنفيذ نتائج المسح والتي اتسمت بالشفافية، وحالت دون تكرار الوقوع في الحالات الوهمية، والتجاوزات المختلفة.. مؤكداً أن الصندوق حقق نسبة 70 بالمائة في ما يتعلق بتوزيع مبالغ الإعانة عبر مكاتب البريد.

وعقب ذلك أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة حول الموضوع في ضوء ما عرضته وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية.

وقد أشاد أعضاء المجلس بالتوجيهات الرئاسية بشأن استيعاب حالات الضمان الاجتماعي الجديدة وما ستشكله من معالجات بالغة الأهمية لأوضاع الفقر في بلادنا.

وأوصى أعضاء مجلس الشورى بتحسين آليات تعيين الحالات المستحقة للضمان الاجتماعي، وأساليب صرف وإيصال المستحقات إلى الحالات المشمولة بالضمان الاجتماعي، والاستفادة القصوى مما توفره مكاتب البريد المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية.

كما أوصى أعضاء المجلس بإحداث تحول حقيقي في نشر مظلة الضمان الاجتماعي، ومكافحة الفقر، تقوم على مبدأ تحفيز قيم الإنتاج، من خلال إيجاد بدائل تسمح بانخراط المستحقين في مشاريع ذات مردود إنتاجي .

وأشاروا في هذا السياق إلى الأهمية التي تمثلها المشاريع الصغيرة باعتبارها الحل الأمثل لإيجاد فرص عمل وتنمية المهارات الإنتاجية والتخفيف عن كاهل المالية العامة.

كما أشاروا إلى الأهمية المماثلة للمشاريع الوطنية ذات التغطية الجغرافية الواسعة التي تستوعب شريحة واسعة من الفقراء، والتي يفترض التركيز عليها في هذه المرحلة باعتبارها أحد الآليات المهمة في التخفيف من الفقر.

وتساءل أعضاء المجلس عن خطط الوزارة في ما يتصل بتعزيز إمكانياتها التمويلية من خلال مشاريع استثمارية تدر مبالغ مستمرة لدعم جهودها في تعزيز ونشر مظلة الضمان الاجتماعي.

وحث الأعضاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على ترقية مستوى التنسيق بين الصناديق والمؤسسات العاملة تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وشددوا في الوقت نفسه على أهمية تمويل حالات الضمان الجديدة التي وجه بها فخامة رئيس الجمهورية من مصادر حقيقية.

وفي ختام الجلسة أجابت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل عن جملة الملاحظات والاستفسارات التي أدلى بها أعضاء المجلس، والتي تركزت على آلية صرف مبالغ الضمان الاجتماعي وما تكتنفها من إشكاليات وتجاوزات في بعض الأحيان.

كما تركزت حول مشاريع الإقراض الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة وآليات صرف هذه القروض والفئات المستحقة لهذا النوع من القروض.

وشددت في هذا الخصوص على الأهمية الكبيرة لمشاريع الإقراض التي قالت إنها تخضع لدراسات جدوى، وتغطي حزمة واسعة من المهن والمشاريع الإنتاجية التي تستوعب آلاف الأسر الفقيرة على مستوى البلاد.

وأشارت الوزيرة إلى وجود استثمارات تابعة للصندوق لدعم جهوده في مكافحة الفقر.

وكان المجلس قد استعرض في مستهل الجلسة محضر جلسته السابقة وأقره.

توصيات أعضاء المجلس

تحسين آليات تعيين الحالات المستحقة وأساليب صرف المستحقات

إحداث تحول حقيقي في نشر مظلة الضمان الاجتماعي قائمة على مبدأ تحفيز الإنتاج

إيجاد بدائل تسمح بانخراط المستحقين في مشاريع ذات مردود إنتاجي